من التوغل العسكري إلى الاختراق الاجتماعي.. إسرائيل في الجنوب السوري

د/ محمد أحمد صالح

تثير واقعة استقبال أسرة سورية في بلدة "حضر" بالقنيطرة لعاطف حسون، المرتبط بمؤسسة أمنية إسرائيلية، مرتدياً زياً عسكرياً وبرفقة جنود إسرائيليين، جدلاً سياسياً وإعلامياً يتجاوز البعد الإنساني للقاء العائلي. فقد انقسمت التغطيات بين التركيز الإسرائيلي على نفي صفته ضابطاً عسكرياً واعتبار الزيارة شخصية، والإعلام السوري والعربي الذي ربط المشهد بانتهاك السيادة السورية ومخاطر الاختراق الاجتماعي والأمني. وتكشف الواقعة عن احتمالات توظيف الروابط العائلية والاجتماعية لتوسيع النفوذ الإسرائيلي في الجنوب السوري، دون أن تثبت وحدها وجود عملية استخباراتية منظمة، ما يفرض تعزيز حضور الدولة السورية وحماية وحدة المجتمع ومواجهة الاحتلال.

عندما يتحول المشهد العائلي إلى واقعة سياسية وأمنية

لم يكن مقطع الفيديو الذي أظهر استقبال أسرة سورية في بلدة حضر بريف القنيطرة لشخص قادم من الجانب الإسرائيلي، مرتدياً زياً عسكرياً إسرائيلياً، ومترجلاً من مركبة برفقة جنود إسرائيليين، مجرد مشهد إنساني عابر لاجتماع عائلي بعد عقود من الفراق؛ بل تحول إلى واقعة سياسية وإعلامية شديدة الحساسية؛ لأنها وقعت داخل أرض سورية تخضع للاحتلال العسكري الإسرائيلي وتتعرض التوغلات المتكررة، وفي لحظة تتسم باضطراب السيادة السورية، وتغير موازين السيطرة في الجنوب السوري.

وتنبع أهمية الواقعة من التداخل بين ثلاثة مستويات لا يمكن فصل أحدها عن الآخر: المستوى الإنساني المرتبط بعودة شخص إلى أسرته بعد غياب طويل، والمستوى الوطني المتصل بدخول شخص يحمل رموز المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية إلى بلدة سورية، والمستوى الاستراتيجي المتعلق بكيفية استثمار إسرائيل وجودها العسكري في الجنوب السوري لتوسيع حضورها من المجال الجغرافي إلى المجال الاجتماعي والنفسي والإعلامي.

ومن ثم، فإن السؤال المحوري ليس ما إذا كانت الأسرة قد استقبلت أحد أبنائها بالأحضان أم لا، وإنما ما الذي يعنيه أن يحدث هذا اللقاء في ظل مرافقة جنود إسرائيليين، وارتداء الزي العسكري الإسرائيلي، واستخدام مركبة مرتبطة بالمشهد الأمني الإسرائيلي، وفي منطقة سورية تتعرض لوقائع التوغل والاحتلال والقيود العسكرية؟

إن خطورة المشهد تكمن في احتمالات انتقال الوجود العسكري الإسرائيلي من كونه قوة تفرض سيطرتها على الأرض إلى كونه واقعاً يحاول التكيف معه بعض السكان، أو التعامل معه بوصفه أمراً مفروضاً لا يمكن تجنبه. وهذه احتمالية تستحق التحليل، لكنها لا تبرر تعميم الاتهام على الأسرة أو المجتمع الدرزي أو سكان حضر.

ضبط الوقائع وتحرير المعلومات من الالتباس الإعلامي

تقتضي القراءة الاستراتيجية التمييز بين الوقائع التي أكدتها التغطيات الإعلامية، وبين التوصيفات التي صاحبت انتشار الفيديو. بحسب التغطيات المنشورة في ٢٢ و٢٣ نوفمبر ٢٠٢٦م، فإن الشخص الذي ظهر في التسجيل هو عاطف حسون، الذي غادر بلدته "حضر" قبل نحو أربعة عقود متجهاً إلى الجولان المحتل، وعاد للقاء أفراد أسرته في البلدة. ويظهر التسجيل وصوله في مركبة سوداء، مرتدياً زياً عسكرياً إسرائيلياً وخوذة وسترة واقية، وبرفقة جنود إسرائيليين، قبل أن يلتقي والدته وأفراداً من عائلته في مشاهد تضمنت العناق والترحيب.

على الجانب الآخر نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن الجيش الإسرائيلي أن حسون ليس ضابطاً في الجيش الإسرائيلي، ولا عسكرياً في الخدمة النظامية أو الاحتياط، وإنما موظف مدني لدى إحدى الجهات التابعة للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، كما أشارت تقارير إلى أنه عمل مستشاراً مدنياً لدى جهات أمنية إسرائيلية.

وأفادت التغطيات بأن الفرقة ٢١٠ الإسرائيلية لم تكن على علم بالزيارة قبل انتشار التسجيل، وأن تحقيقاً فُتح بشأن الواقعة، خصوصاً فيما يتعلق بارتداء الزي العسكري ودخول المنطقة برفقة الجنود. هنا تظهر مفارقة مهمة: فحتى لو لم يكن الشخص ضابطاً عسكرياً بالمعنى المهني الدقيق، فإن ظهوره بالزي العسكري الإسرائيلي، وبجواره جنود ومركبة، يمنح المشهد دلالة رمزية وأمنية تتجاوز صفته الوظيفية.

ومن الضروري أيضاً عدم الخلط بين ثبوت وجوده في البلدة وبين إثبات أن الزيارة كانت مهمة عسكرية منظمة أو عملية إسرائيلية مخططة لتوظيفه سياسياً.

الإعلام الإسرائيلي والواقعة.. بين احتواء الإحراج الأمني وإعادة تعريف هوية الشخص

يمكن قراءة التناول الإسرائيلي للواقعة من خلال ثلاثة اتجاهات رئيسية:

أ-الاتجاه الأول: نزع الصفة العسكرية الرسمية عن الشخص

كان أبرز ما ميز التناول الإسرائيلي محاولة تصحيح الصورة الأولية التي انتشرت في الإعلام العربي، والتي قدمت عاطف حسون باعتباره ضابطاً إسرائيلياً برتبة عقيد. فقد نقلت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" عن الجيش الإسرائيلي أن حسون ليس ضابطاً في الجيش، وإنما موظف في المؤسسة الدفاعية[1]، وهو توصيف يختلف عن الصورة التي قدمتها بعض المنصات العربية في الساعات الأولى لانتشار الفيديو.

ويحمل هذا التصحيح أهمية تتجاوز التدقيق المهني في الرتبة العسكرية؛ إذ يحقق لإسرائيل عدة فوائد اتصالية محتملة:

-إبعاد المؤسسة العسكرية النظامية عن مسؤولية تقديم زيارة عائلية داخل الأراضي السورية باعتبارها نشاطاً عسكرياً.

-تقليل الإحراج الناجم عن ظهور شخص مدني تابع للمؤسسة الأمنية مرتدياً زياً عسكرياً إسرائيلياً.

-تحويل النقاش من مسألة اختراق السيادة السورية إلى مسألة إجرائية تتعلق بارتداء الزي العسكري والتنسيق مع القيادة العسكرية.

-احتواء الانطباع بأن الجيش الإسرائيلي يسمح لموظفيه باستخدام المناطق التي يسيطر عليها لأغراض شخصية دون ضوابط واضحة.

لكن هذا التصحيح لا يلغي جوهر الإشكالية؛ فالشخص، وفق الرواية الإسرائيلية نفسها، يعمل لدى جهة أمنية إسرائيلية، وقد ظهر في الأراضي السورية بزي عسكري وبرفقة جنود، وبالتالي فإن نفي كونه ضابطاً لا يساوي نفي ارتباطه بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

ب- الاتجاه الثاني: تحويل الواقعة إلى قصة إنسانية عن لمّ الشمل

تتضمن الصور عناصر إنسانية شديدة التأثير قوامها عودة بعد نحو أربعين عاماً، وأم تلتقي ابنها، وأفراد أسرة يتعانقون بعد سنوات طويلة من الانقطاع. هذه العناصر تتيح تقديم الواقعة باعتبارها قصة شخصية تتعلق بالحنين والروابط العائلية، بعيداً عن الخلافات السياسية والعسكرية.

وتكمن أهمية هذا المسار في أنه يفصل المشهد بصرياً عن سياقه الجغرافي والسياسي؛ فبدلاً من أن تكون الصورة صورة شخص تابع للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية يدخل أرضاً سورية محتلة برفقة جنود، يمكن أن تصبح صورة ابن يعود إلى أمه. وهنا تتجلى إحدى أهم خصائص الاتصال السياسي وهي قدرة الصورة الإنسانية على إعادة ترتيب أولويات المتلقي، بحيث تتقدم العاطفة على السؤال المتعلق بالسيادة والاحتلال.

[1] Emanuel Fabian, Clip shows ostensible IDF officer embracing family in southern Syria; army says man is not IDF member, The Times of Israel, 22 November 2026. (https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/clip-shows-ostensible-idf-officer-embracing-family-in-southern-syria-army-says-man-is-not-idf-member)

ومع ذلك، لا يعني وجود البعد الإنساني أن الأسرة تتبنى الموقف السياسي للشخص، أو أنها تؤيد الوجود الإسرائيلي في المنطقة، فالاستقبال العائلي لا يمثل في ذاته تفويضاً سياسياً، ولا يجوز تحويل تصرف أفراد إلى موقف جماعي للمجتمع المحلي.

جـ. الاتجاه الثالث: التحقيق العسكري واحتواء التداعيات

أشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن الفرقة ٢١٠ لم تكن على علم بالزيارة قبل تداول التسجيل، وأن تحقيقاً فُتح في الموضوع. وتبدو هذه النقطة بالغة الأهمية؛ لأنها تنقل الواقعة من مجرد مادة متداولة على شبكات التواصل إلى مسألة تستحق المراجعة داخل المؤسسة العسكرية[٢].

وتبرز هنا مجموعة من الأسئلة التي لم تقدم التغطيات المتاحة إجابات نهائية عنها: كيف دخل حسون إلى بلدة حضر؟، ومن سمح له باستخدام الزي العسكري الإسرائيلي؟، وهل كانت المركبة تابعة للجيش أم لجهة أمنية أخرى؟، وهل جرى التنسيق مع القوات المنتشرة في المنطقة؟، وهل كانت الزيارة شخصية بالكامل أم ارتبطت بمهام أو اتصالات أخرى؟، ولماذا لم تكن القيادة العسكرية المحلية على علم بها، إذا صحت الرواية الإسرائيلية؟. ولا يجوز اعتبار فتح التحقيق دليلاً على وجود مخالفة محددة ثبتت بالفعل، لكنه يكشف أن الواقعة أحرجت المؤسسة العسكرية بما يكفي لإثارة مراجعة داخلية.

هكذا لم تتجه المعالجات الإسرائيلية المنشورة إلى إنكار حدوث الزيارة، وإنما ركزت على إعادة ضبط صفة الشخص، وإبراز الطبيعة العائلية للقاء، والإعلان عن التحقيق في الملابسات العسكرية. وهذا يمثل محاولة لاحتواء التداعيات، دون أن يقدم إجابة سياسية عن السؤال الأهم: ما حدود الوجود الإسرائيلي وحركة الأشخاص المرتبطين بمؤسساته الأمنية داخل الأراضي السورية؟

تلقي الإعلام السوري.. من واقعة عائلية إلى قضية سيادة وطنية

كان التلقي السوري أكثر حساسية؛ لأن الواقعة لم تحدث في منطقة حدودية مستقرة، وإنما في بلدة حضر بمحافظة القنيطرة، ضمن بيئة جغرافية وأمنية تشهد تغيرات كبيرة منذ سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤م. وقد تركزت المعالجة السورية على ثلاثة محاور:

أ- المحور الوطني: من الذي يملك حق الدخول إلى الأرض السورية؟

بالنسبة إلى قطاعات من الرأي العام السوري، لم يكن السؤال متعلقاً بحق شخص في زيارة أسرته، وإنما بالكيفية التي تمت بها الزيارة، فالشخص لم يظهر بوصفه مدنياً سورياً عائداً إلى بلدته بصورة اعتيادية، بل ظهر مرتدياً زياً عسكرياً إسرائيلياً، ومصحوباً بجنود، ونازلاً من مركبة ضمن مشهد يحمل علامات واضحة على ارتباطه بالمنظومة العسكرية والأمنية الإسرائيلية. وبالتالي، أصبح المشهد بالنسبة إلى منتقديه تعبيراً عن اختلال ميزان السيادة، وعن قدرة القوات الإسرائيلية على التحرك في مناطق سورية دون أن تتمكن السلطات السورية من فرض ضوابط فعلية على هذا الوجود.

وتجسد هذه القراءة مفارقة شديدة القسوة: شخص غادر بلدته منذ عقود، ثم عاد إليها في ظل واقع عسكري يسمح له بالدخول برفقة جنود تابعين لدولة تحتل جزءاً من الأراضي السورية. وقد عبرت تغطياتإعلامية عربية عن هذا الاتجاه من خلال عنوان "عاد محتلاً"، وهو عنوان يختزل المفارقة السياسية التي أثارت غضب قطاعات من المتابعين.

ب- المحور الاجتماعي: إشكالية الفصل بين الأسرة والموقف الوطني

أثار استقبال الأسرة للشخص نقاشاً حساساً حول العلاقة بين الانتماء العائلي والالتزام الوطني، فمن جهة، هناك حق إنساني وعائلي في لقاء الأم والأشقاء بعد سنوات طويلة من الفراق، ولا يصح اختزال مشاعرهم أو إصدار أحكام مسبقة عليهم استناداً إلى مشاهد قصيرة. ومن جهة أخرى، فإن توقيت اللقاء وطريقة الوصول

---

[٢] המפגש המרגש בסוריה: צה"ל פתח בבדיקה, ערוץ 7, 22.11.26 (https://www.inn.co.il/news/711324)

إليه والزي المستخدم ومرافقة الجنود الإسرائيلين تجعل المشهد عرضة لتأويلات سياسية تتجاوز حدود الأسرة.

وهنا تبرز ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات:

-**الاستقبال العائلي:** تعبير عن روابط القربى والحنين والذاكرة الأسرية.

-**التعامل مع القوة المسيطرة:** قد يكون نتيجة واقع مفروض أو ظروف أمنية أو ترتيبات محلية، ولا يثبت وحده وجود تأييد سياسي.

-**التعاون السياسي أو الأمني:** يحتاج إلى أدلة مستقلة ومحددة، ولا يمكن استنتاجه من مجرد العناق أو الترحيب.

وهذا التمييز ضروري حتى لا تتحول مقاومة الاحتلال إلى اتهامات جماعية تطال أسر المدنيين أو أبناء الطائفة الدرزية.

جـ المحور الأمني: المخاوف من تحويل الزيارة إلى قناة اتصال محلية

ذهبت بعض التغطيات السورية إلى أبعد من واقعة الزيارة، وربطتها بمخاوف من محاولة استمالة بعض سكان البلدة أو بناء علاقات محلية مع جهات إسرائيلية. وقد نشر تلفزيون سوريا تقريراً لاحقاً تحدث عن اتهامات لحسون بمحاولة استمالة بعض أبناء البلدة بالمال لتجنيدهم لصالح إسرائيل، لكنه أوضح صراحة أن هذه الاتهامات لم تتوافر بشأنها معلومات مستقلة تؤكدها. كما أثار التقرير مسألة توقيت الفيديو، مشيراً إلى أن مراسله في القنيطرة يرى أن التسجيل يعود إلى الفترة الأولى للتوغلات الإسرائيلية عقب سقوط النظام السابق، وليس بالضرورة إلى الأيام التي سبقت نشره.

وهذا التفصيل مهم للغاية؛ لأنه يفرض الحذر من بناء استنتاجات استراتيجية على توقيت تداول الفيديو وحده. فتاريخ النشر لا يساوي بالضرورة تاريخ التصوير. ومع ذلك، فإن ظهور شخصية سورية الأصل ومرتبطة بمؤسسة أمنية إسرائيلية داخل بلدة حدودية، برفقة جنود إسرائيليين، يطرح بالفعل أسئلة مشروعة عن طبيعة العلاقات المحلية التي يمكن أن تنشأ في ظل الوجود العسكري الإسرائيلي.

تلقي الإعلام العربي بين الإدانة السياسية والتغطية الإنسانية والتحليل الأمني

لم تكن المعالجة العربية موحدة، بل عكست اختلافاً في زوايا النظر إلى الواقعة، ويمكن تصنيفها إلى أربعة اتجاهات:

أ- الإعلام العربي الذي ركز على انتهاك السيادة السورية

ركزت تغطيات إعلامية عربية على دخول شخص يرتدي الزي العسكري الإسرائيلي إلى بلدة سورية، واعتبرت أن الواقعة تكتسب دلالتها من ارتباطها بالتوغلات الإسرائيلية في القنيطرة والجنوب السوري. وتميز هذا الاتجاه بربط الحدث بمسألة الاحتلال، وليس بمجرد قصة عائلية.

ب- الإعلام الذي ركز على المفارقة الإنسانية

قدم مواقع أخرى جانباً من التغطية باعتباره لقاءً عائلياً بعد نحو أربعين عاماً، مع الإشارة إلى اختلاف ردود الفعل بين من رأى المشهد إنسانياً ومن ربطه بالتطورات السياسية والعسكرية. وهذه المعالجة تكشف عن محاولة استيعاب التناقض بين المشاعر الإنسانية المشروعة وبين الدلالات السياسية التي يفرضها الزي العسكري والوجود الإسرائيلي.

جـ الإعلام الذي نقل الرواية الإسرائيلية وصحح المعلومات

ركزت قناة "يورونيوز عربية" على تفاصيل هوية عاطف حسون، وعلى التوضيح الإسرائيلي بأنه ليس ضابطاً بالمعنى العسكري الرسمي، بل يعمل في إحدى الجهات الأمنية، مع الإشارة إلى فتح تحقيق. وتكتسب هذه المعالجة أهمية لأنها لا تكتفي بنقل المشاهد، وإنما تضع الروايات المتضاربة جنباً إلى جنب.

د- الإعلام الذي ربط الواقعة بمخاطر الاختراق الاجتماعي

ركزت بعض المنصات السورية والعربية على أن الوجود العسكري قد يتحول إلى مدخل لبناء علاقات اجتماعية وأمنية في المجتمعات المحلية، مستفيدة من الروابط العائلية والطائفية والجغرافية. وهذا اتجاه

تحليلي يستحق الدراسة، لكن ينبغي عدم الخلط بين احتمالية استخدام إسرائيل لهذه الأدوات وبين إثبات أنها استخدمت هذه الزيارة تحديداً لتنفيذ خطة تجنيد أو اختراق.

الدلالات الرمزية للزي العسكري والمركبة والجنود.. لماذا لا يمكن اعتبارها تفاصيل ثانوية؟

تكتسب العناصر البصرية الثلاثة في التسجيل أهمية خاصة؛ لأنها تمنح الواقعة دلالات تتجاوز هوية الشخص نفسه:

أ- الزي العسكري: نقل رمز السيادة العسكرية إلى المجال المدني السوري

الزي العسكري ليس مجرد ملابس؛ إنه رمز للانتماء المؤسسي والسلطة والقوة المسلحة، وعندما يدخل شخص إلى بلدة سورية مرتدياً زياً عسكرياً إسرائيلياً، فإن الصورة تضع رمز المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في قلب المجال الاجتماعي السوري. وتتضاعف الدلالة عندما يكون الزي مصحوباً برتبة عسكرية ظاهرة، حتى إذا لم يكن صاحبه ضابطاً في الجيش. فالرسالة البصرية التي يتلقاها المشاهد لا تتعلق بالصفة الوظيفية الدقيقة، بل بما يمثله الزي من قوة عسكرية تابعة لدولة تحتل أراضي سورية.

ب- المركبة: الحركة داخل المجال الجغرافي الخاضع للسيطرة

تؤدي المركبة دوراً مهماً في تكوين الصورة؛ فهي ليست مجرد وسيلة نقل، بل جزء من مشهد الحركة العسكرية والأمنية. إن وصول الشخص بمركبة سوداء وبرفقة جنود يثير سؤالاً يتجاوز حقه في زيارة الأسرة: كيف أصبحت حركة أشخاص مرتبطين بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية ممكنة داخل بلدة سورية؟ وهنا تتصل المركبة بمسألة السيطرة على الطرق والمداخل والممرات، وبقدرة القوات الإسرائيلية على فرض واقع حركة جديد في المنطقة. لكن لا تتوافر معلومات مستقلة كافية لتحديد ملكية المركبة أو طبيعتها المؤسسية، ولذلك لا ينبغي الجزم بأنها مركبة عسكرية رسمية.

جـ- الجنود المرافقون: تحويل الحضور الشخصي إلى مشهد ذي دلالة عسكرية

إن وجود جنود إسرائيليين في محيط اللقاء يغير طبيعة الصورة؛ فالشخص لا يدخل منفرداً، ولا يظهر باعتباره زائراً مدنياً عادياً، وإنما ضمن مشهد محاط بعناصر القوة المسلحة. وهذا يثير أسئلة تتعلق بالتأمين والحماية والتنسيق العسكري، حتى لو كانت الزيارة شخصية. والأهم أن الصورة تخلق انطباعاً لدى المشاهد بأن الوجود العسكري الإسرائيلي لم يعد مقتصراً على نقاط الانتشار والمواقع العسكرية، بل أصبح قادراً على الظهور في المجال الاجتماعي والحياة اليومية داخل البلدة.

د- العناق العائلي: القوة الناعمة داخل مشهد القوة الصلبة

ربما كان العنصر الأكثر تأثيراً في الفيديو هو التناقض بين الزي العسكري الإسرائيلي والعناق العائلي، فالصورة تجمع بين رمزين متعارضين في المخيال السياسي السوري والعربي: الأسرة بوصفها فضاءً للحنان والانتماء وعلاقات القربى، والزي العسكري الإسرائيلي بوصفه رمزاً للاحتلال والقوة المسلحة. وهذا التناقض هو الذي منح التسجيل قوته الإعلامية، وجعله قابلاً لتفسيرات متباينة. فمن يركز على الأم يرى لقاءً عائلياً، ومن يركز على الزي يرى استعراضاً للقوة، ومن يضع المشهد في سياقه الجغرافي يرى تعبيراً عن اختلال السيادة. وهنا لا تكمن أهمية الصورة في أحد عناصرها منفرداً، بل في اجتماع العناصر الأربعة داخل إطار واحد.

الواقعة في الاستراتيجية الإسرائيلية في الجنوب السوري: من السيطرة العسكرية إلى النفوذ الاجتماعي

لا يمكن فهم دلالات الزيارة بعيداً عن التحولات التي شهدتها المنطقة الجنوبية السورية منذ سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤م. فقد استغلت إسرائيل التحولات الأمنية والسياسية التي أعقبت سقوط النظام لتوسيع انتشارها العسكري في المنطقة العازلة، وإقامة مواقع ونقاط انتشار، وتنفيذ عمليات توغل ومداهمة واعتقال، فضلاً عن استمرار الضربات الجوية داخل الأراضي السورية. وتستند إسرائيل في تبرير تحركاتها إلى اعتبارات أمنية، لكنها تواجه اعتراضاً سورياً وعربياً ودولياً على وجود قواتها داخل الأراضي السورية خارج خطوط الانتشار المعترف بها.

ومن الضروري هنا التمييز بين مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م، وبين المنطقة العازلة التي أنشأها اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤م، وبين المناطق السورية التي دخلتها القوات الإسرائيلية بعد ديسمبر ٢٠٢٤م. فهذه أوضاع جغرافية وقانونية مختلفة، ولا يصح دمجها في توصيف واحد.

وفي هذا السياق، يمكن قراءة واقعة بلدة "حضر" من خلال خمسة أبعاد استراتيجية:

أ- تحويل السيطرة العسكرية إلى واقع اجتماعي مألوف

تسعى أي قوة احتلال، عندما تتمكن من تثبيت وجودها الميداني، إلى التعامل مع البيئة المحلية بصورة تتجاوز المواجهة العسكرية المباشرة. ويشمل ذلك التعامل مع السكان، وفهم البنية العائلية والعشائرية والطائفية، ومتابعة احتياجات المجتمعات المحلية، وإقامة قنوات اتصال مباشرة أو غير مباشرة. ولا يعني ذلك أن كل اتصال بين القوات الإسرائيلية والسكان يمثل تعاوناً أو اختراقاً، لكن هذه الاتصالات قد تتحول إلى أدوات نفوذ إذا ارتبطت بالمال أو الخدمات أو الحماية أو الترتيبات الأمنية. ومن هنا تبرز أهمية واقعة حضر، فهي تكشف عن إمكانية انتقال الوجود الإسرائيلي من المجال العسكري المغلق إلى المجال الاجتماعي المفتوح، ولو من خلال واقعة فردية.

ب- اختبار حدود السيادة السورية

إن السماح الفعلي لشخص مرتبط بمؤسسة أمنية إسرائيلية بالدخول إلى بلدة سورية برفقة جنود، وبزي يحمل رموز المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، يعكس اختلالاً واضحاً في قدرة الدولة السورية على التحكم في الحركة داخل المنطقة. ولا يتعلق الأمر فقط بمسؤولية الأسرة عن استقبال قريبها، وإنما بمسؤولية القوة التي تفرض وجودها العسكري عن طبيعة التحركات التي تجري تحت حمايتها أو بمرافقتها.

وتتمثل المشكلة الاستراتيجية في أن تكرار مثل هذه الوقائع قد يؤدي إلى تطبيع الحركة الإسرائيلية داخل المجال السوري، ما يضعف تدريجياً حساسية الرأي العام تجاه اختراق السيادة الوطنية.

جـ- توظيف الروابط العائلية والاجتماعية

تتميز المناطق الحدودية بوجود روابط تاريخية وعائلية واجتماعية تتجاوز الحدود السياسية التي فرضتها الحروب والاتفاقات. وتستطيع إسرائيل، من حيث المبدأ، استغلال هذه الروابط لبناء قنوات اتصال مع مجتمعات محلية، خاصة عندما تكون هذه المجتمعات متأثرة بعوامل الانقسام السياسي أو ضعف المؤسسات أو المخاوف الأمنية. لكن ينبغي عدم افتراض أن الروابط الدرزية أو العائلية تجعل المجتمع الدرزي كتلة قابلة للاستقطاب الإسرائيلي؛ فالمجتمع الدرزي السوري متنوع في مواقفه، وله تاريخ وطني واجتماعي وسياسي خاص، ولا يجوز اختزاله في تصرف فرد أو أسرة.

إن التحدي الحقيقي أمام الدولة السورية يتمثل في منع تحويل الروابط الطبيعية بين العائلات إلى قنوات نفوذ سياسي أو أمني خارجي، مع الحفاظ على حقوق المواطنين وكرامتهم وعدم معاقبتهم جماعياً.

د- تكوين بيئة محلية متقبلة للوجود الإسرائيلي

تاريخياً، لا تقتصر أدوات النفوذ الإسرائيلي في البيئات الحدودية على القوة المسلحة، وإنما يمكن أن تشمل المساعدات الإنسانية والخدمات الطبية والاتصالات المحلية والوساطات الأمنية. وفي حالة الجنوب السوري، يمكن أن يؤدي استمرار ضعف مؤسسات الدولة إلى زيادة اعتماد بعض السكان على الجهات القادرة على توفير الأمن أو الخدمات، حتى لو كانت قوة أجنبية تفرض وجودها العسكري. وهنا تظهر خطورة الانتقال من التعايش القسري مع الاحتلال إلى الاعتماد العملي عليه، ثم إلى احتمال نشوء مصالح محلية مرتبطة باستمراره. ومع ذلك، لا يوجد في واقعة الزيارة وحدها ما يثبت أن هذا المسار قد تحقق في حضر، أو أن الأسرة التي استقبلت حسون تمثل جزءاً من شبكة محلية موالية لإسرائيل.

هـ- بناء صورة إسرائيل بوصفها قوة حاضرة وقادرة على الحركة

تستطيع الصورة المتداولة أن تؤدي وظيفة دعائية حتى دون وجود حملة دعائية منظمة خلفها، فالمشهد يقدم إسرائيل بوصفها قوة قادرة على دخول بلدة سورية، وحماية شخص مرتبط بمؤسساتها، والتحرك برفقة جنودها، والوصول إلى المجال الأسري والاجتماعي. وهذه الصورة قد تحمل رسالة ردع ضمنية إلى السكان

والسلطات المحلية، مفادها أن إسرائيل باتت تمتلك حرية حركة ونفوذاً ميدانياً في المنطقة. ومن ثم، فإن الأثر النفسي للمشهد قد يكون أكبر من قيمته العسكرية المباشرة.

"حضر" والخصوصية الدرزية بين الروابط التاريخية ومخاطر الاستقطاب الإسرائيلي

تكتسب بلدة حضر أهمية خاصة بسبب تركيبتها الاجتماعية الدرزية وموقعها الجغرافي عند سفوح جبل الشيخ، بالقرب من الجولان السوري المحتل. ولا يمكن التعامل مع هذه الخصوصية باعتبارها مجرد بعد ديموجرافي؛ إذ تمثل المنطقة جزءاً من فضاء اجتماعي وتاريخي مترابط بين أبناء الطائفة الدرزية في سوريا والجولان ولبنان. وتدرك إسرائيل أهمية هذا الامتداد الاجتماعي، كما أن وجود مواطنين دروز في مؤسساتها العسكرية والأمنية يوفر لها إمكانات اتصال إضافية بالمجتمعات الدرزية الواقعة على الجانب السوري من الحدود. لكن يجب التمييز بين ثلاثة أمور:

١- **الهوية الدرزية:** هوية دينية واجتماعية وتاريخية لا تعني بالضرورة موقفاً سياسياً واحداً، ولا تحدد ولاءً وطنياً موحداً يتجاوز الحدود.

٢- **الخدمة في المؤسسات الإسرائيلية:** ظاهرة مرتبطة بأوضاع المواطنين الدروز في إسرائيل، وبالتاريخ السياسي والاجتماعي لعلاقتهم بالدولة الإسرائيلية، ولا يجوز إسقاطها آلياً على دروز سوريا.

٣- **محاولات الاستقطاب الإسرائيلي:** مسألة أمنية وسياسية ينبغي بحثها استناداً إلى الوقائع والأدلة، لا إلى الانتماء الديني أو الطائفي.

ومن هنا، فإن أخطر ما يمكن أن تفعله إسرائيل هو استثمار الاختلافات بين المكونات السورية، وتحويل الروابط الطائفية العابرة للحدود إلى أدوات لإضعاف الانتماء الوطني السوري. لكن أخطر ما يمكن أن تفعله القوى الوطنية السورية والعربية في المقابل هو الرد على هذا الاحتمال بخطاب تخوين جماعي؛ لأنه يقدم لإسرائيل فرصة لاستثمار الشعور بالتهديد والتهميش لدى المجتمعات المحلية.

إن تحصين حضر ومحيطها لا يتحقق بالاتهامات، وإنما بضمان أمن السكان، واحترام خصوصيتهم، وتعزيز حضور مؤسسات الدولة، وتوفير الخدمات، وحماية حقهم في البقاء بأرضهم.

حرب الرواية.. كيف تحولت الواقعة إلى معركة على تفسير الصورة؟

تمثل هذه الواقعة نموذجاً واضحاً لما يمكن تسميته "حرب الرواية"، حيث لا تتنافس الأطراف فقط على نقل الحدث، وإنما على تحديد المعنى الذي ينبغي أن يفهمه الجمهور منه.

ويمكن تحديد أربع روايات رئيسية:

الطرف	الرواية الأساسية	الهدف الاتصالي المحتمل
الإعلام الإسرائيلي	لقاء شخصي مع الأسرة، مع نفي صفته العسكرية الرسمية	احتواء الإحراج وتحديد المسؤولية
الإعلام السوري المنتقد	دخول شخص مرتبط بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى أرض سورية	إبراز انتهاك السيادة والتحذير من الاختراق
الإعلام العربي	قصة إنسانية ذات أبعاد سياسية وأمنية	وضع الواقعة ضمن سياق الصراع الإقليمي
منصات التواصل	الخيانة أو لمّ الشمل أو الاستعراض العسكري	التعبئة العاطفية وإنتاج أحكام سريعة

أ- قوة الصورة مقارنة بقوة التصريحات

لم يكن الفيديو بحاجة إلى شرح طويل؛ فقد احتوى على جميع عناصر التأثير: الزي، والمركبة، والجنود، والأم، والعناق. وبالتالي، أصبح كل طرف قادراً على انتقاء العنصر الذي يخدم روايته. فالإعلام الذي يركز

على العناق يستطيع بناء قصة إنسانية، والإعلام الذي يركز على الزي يستطيع بناء قصة انتهاك للسيادة، والإعلام الذي يركز على الجنود يستطيع تقديمها باعتبارها مؤشراً على النفوذ العسكري الإسرائيلي.

ب- مشكلة التضليل الناتج عن التوصيف الأولي

إن تقديم حسون في البداية بوصفه ضابطاً برتبة عقيد، قبل ظهور التصحيح الإسرائيلي المتعلق بصفته الوظيفية، يكشف عن خطورة الاعتماد على المظهر العسكري وحده في تحديد الهوية المهنية. كما أن تداول الفيديو في نوفمبر ٢٠٢٦م لا يثبت بالضرورة أنه صُوّر في نوفمبر نفسه؛ فقد أورد تلفزيون سوريا رواية مختلفة بشأن تاريخ التصوير. وهنا تظهر مسؤولية الإعلام العربي في الفصل بين ثلاثة تواريخ: تاريخ الواقعة، وتاريخ تصويرها، وتاريخ إعادة نشرها.

جـ- صناعة الغضب ومخاطر المحاكمة الرقمية

أنتجت الواقعة موجة من التعليقات التي ذهبت إلى وصف التصرف بالخيانة العظمى، وهي لغة تعكس شدة الغضب الشعبي، لكنها قد تؤدي إلى تجاوز الوقائع المتاحة. فلا توجد معلومات كافية للحكم على نيات أفراد الأسرة، أو طبيعة الضغوط التي تعرضوا لها، أو موقفهم السياسي من إسرائيل. والمطلوب هو إدانة الاحتلال ورفض انتهاك السيادة، دون تحويل المشهد إلى محاكمة جماعية لأسرة أو مجتمع محلي.

د- التناقض الذي يصعب على إسرائيل احتواؤه

ثمة نقطة جوهرية في الواقعة يصعب تجاوزها إعلامياً: إسرائيل تريد تقديم نفسها باعتبارها دولة ذات مؤسسات عسكرية منضبطة، لكنها وجدت نفسها أمام مشهد يظهر موظفاً في مؤسستها الأمنية بزي عسكري، داخل أرض سورية، وبرفقة جنود، بينما تقول إن القيادة العسكرية المحلية لم تكن تعلم بالزيارة. وهذا التناقض يطرح سؤالاً عن حدود الانضباط العسكري، وعن طبيعة التنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية في المناطق التي توجد فيها القوات الإسرائيلية. ومن ثم، فإن فتح التحقيق قد يخفف من حدة الإحراج، لكنه لا يلغي الأسئلة المتعلقة بالوجود الإسرائيلي نفسه.

التداعيات الأمنية المحتملة بين الزيارة الفردية والمؤشر على نمط أوسع

من الناحية الاستراتيجية، لا ينبغي التعامل مع الواقعة باعتبارها دليلاً قاطعاً على وجود خطة إسرائيلية منظمة لاختراق حضر، لكنها تستحق أن تكون مدخلاً لفحص مجموعة من الاحتمالات الأمنية:

الاحتمال الأول: توظيف العلاقات الشخصية والعائلية

قد تستفيد المؤسسات الإسرائيل ية من وجود أشخاص تربطهم صلات عائلية واجتماعية داخل المجتمعات الواقعة على الجانب السوري، في بناء قنوات اتصال غير رسمية. وتكمن أهمية هذه القنوات في أنها قد تتيح جمع معلومات عن البيئة المحلية، وفهم احتياجات السكان، وتحديد الشخصيات المؤثرة، ومعرفة اتجاهات الرأي العام. لكن إثبات استخدام هذه القنوات لأغراض استخباراتية يتطلب أدلة مستقلة، ولا يكفي مجرد وجود صلات أسرية.

الاحتمال الثاني: خلق شخصيات محلية وسيطة

قد تسعى إسرائيل، في البيئات التي يتراجع فيها حضور الدولة، إلى التعامل مع شخصيات محلية قادرة على التواصل مع السكان أو التأثير فيهم. ويمكن أن تتخذ هذه العلاقات أشكالاً مختلفة، تبدأ من الوساطة والخدمات، وقد تتطور إلى ترتيبات أمنية أو سياسية إذا توافرت المصالح والظروف المناسبة. وهذا الاحتمال ليس خاصاً بحضر، بل يرتبط بطبيعة السياسات الإسرائيلية في البيئات الحدودية التي تشهد فراغاً في السلطة.

الاحتمال الثالث: تحويل الوجود العسكري إلى شبكة مصالح

إذا ارتبط الوجود الإسرائيلي بتقديم خدمات أو تسهيلات أو منافع اقتصادية، فقد تنشأ مصالح لدى بعض الأفراد في استمرار التعامل مع القوة الموجودة ميدانياً. وهذا لا يعني بالضرورة قبول الاحتلال سياسياً، لكنه قد يؤدي إلى نشوء علاقة اعتماد عملية يصعب تفكيكها لاحقاً.

الاحتمال الرابع: استثمار التباينات داخل المجتمع السوري

يمكن لإسرائيل أن تستفيد من الانقسامات السياسية والطائفية والاجتماعية في سوريا، من خلال تقديم نفسها لبعض المكونات باعتبارها جهة قادرة على توفير الحماية أو ضمان المصالح المحلية. وتزداد خطورة هذا الاحتمال إذا تزامن مع ضعف الدولة، وغياب الخدمات، وانعدام الثقة بين المكونات السورية.

لكن مواجهة هذه المخاطر لا تكون بوصم مكون اجتماعي بأكمله، وإنما بإقامة دولة قادرة على حماية جميع مواطنيها دون تمييز.

الاحتمال الخامس: تكريس واقع ميداني يصعب تغييره

كلما طال الوجود العسكري الإسرائيلي في الجنوب السوري، ازدادت احتمالات تحوله إلى واقع يومي، وتراجعت كلفة التعامل معه بالنسبة إلى بعض الأطراف المحلية. وهنا تكمن الخطورة الاستراتيجية الحقيقية، وهي أن يتحول الاحتلال من وضع عسكري مؤقت ومرفوض إلى واقع اجتماعي واقتصادي تتشكل حوله مصالح وشبكات اعتماد.

التداعيات على سوريا.. الدولة والسلطة والمجتمع

تكشف الواقعة عن تحديات تتجاوز حدود حضر، وتتصل بمستقبل الدولة السورية وقدرتها على استعادة سيادتها.

أ- أزمة احتكار الدولة للقوة

من أهم وظائف الدولة السيطرة على المجال الجغرافي الوطني، وتنظيم حركة الأشخاص والسلاح، ومنع القوى الأجنبية من فرض قواعدها داخل الأراضي الوطنية. وعندما تستطيع قوات أجنبية التحرك داخل بلدة سورية ومرافقة أشخاص إلى منازل أسرهم، فإن ذلك يعكس خللاً في معادلة السيطرة على الأرض. والمشكلة هنا ليست مسؤولية الأسرة عن استقبال قريبها، بل غياب القدرة المؤسسية على منع القوة الأجنبية من فرض ترتيباتها.

ب- تراجع الثقة بين الدولة والسكان

إذا شعر سكان الجنوب السوري بأن الدولة عاجزة عن حمايتهم، فقد تتزايد محاولات البحث عن بدائل محلية أو خارجية لضمان الأمن والحياة اليومية، وهذا يخلق بيئة يمكن استغلالها سياسياً وأمنياً. ومن ثم، فإن استعادة الثقة لا تتحقق بالخطاب الوطني وحده، بل بتوفير الحماية والخدمات والتمثيل السياسي العادل.

جـ- تحدي المصالحة الوطنية

تحتاج سوريا إلى تجنب تحويل الخلاف حول التعامل مع إسرائيل إلى صراع داخلي بين المكونات الاجتماعية، فإذا جرى التعامل مع أي اتصال عائلي أو اجتماعي باعتباره خيانة، دون التحقق من الوقائع، فإن ذلك قد يفاقم الانقسامات ويضعف الجبهة الداخلية. وفي المقابل، فإن التساهل مع محاولات استغلال الروابط المحلية لأغراض أمنية أو سياسية خارجية قد يفتح المجال أمام اختراق المجتمع. والتوازن المطلوب هو الجمع بين الحزم تجاه الانتهاكات الخارجية، والعدالة في التعامل مع المواطنين.

د- ضرورة استعادة الحضور المؤسسي في الجنوب

يتطلب ذلك بناء منظومة متكاملة تشمل الحضور الإداري والخدمي للدولة، وحماية المدنيين من الاعتداءات والتوغلات، وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية بصورة مهنية، وتعزيز الثقة مع القيادات المحلية والفعاليات الاجتماعية، ورفض أي ترتيبات تمس وحدة الأراضي السورية، ومعالجة المخاوف الأمنية دون تمييز طائفي أو اجتماعي.

التداعيات الإقليمية: ماذا تعني الواقعة للأردن ولبنان والعراق ومصر؟

لا تنفصل التحركات الإسرائيلية في الجنوب السوري عن الحسابات الإقليمية، لأنها تقع ضمن مساحة استراتيجية متصلة بالجولان ولبنان والأردن، وتؤثر في التوازنات الأمنية في المشرق العربي.

أ- الأردن.. مخاطر إعادة تشكيل البيئة الأمنية الشمالية

يشكل الجنوب السوري امتداداً جغرافياً وأمنياً للأردن، وأي تغير في السيطرة العسكرية أو الترتيبات الأمنية على الجانب السوري قد يؤثر في أمن الحدود الأردنية. وتثير احتمالات تمدد النفوذ الإسرائيلي خارج خطوط الفصل التقليدية مخاوف تتعلق بمستقبل التوازن الأمني في المنطقة.

ب- لبنان.. ارتباط الجنوب السوري بالجغرافيا الأمنية لجبل الشيخ

تكتسب منطقة حضر وجبل الشيخ أهمية بسبب موقعها القريب من الحدود اللبنانية، ومنطقة شبعا، والجولان المحتل. وأي تعزيز للوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة يمنح إسرائيل موقعاً جغرافياً إضافياً في مراقبة الحركة والاتصالات والطرق في منطقة شديدة الحساسية.

جـ العراق.. اتساع المجال الاستراتيجي الإسرائيلي

لا تعني الواقعة تهديداً مباشراً للعراق، لكنها تندرج ضمن سياق إقليمي أوسع يتعلق بإعادة تشكيل موازين النفوذ والحركة العسكرية والاستخباراتية في المشرق.

د- مصر.. منع تكريس نموذج التوسع الإسرائيلي خارج خطوط التسوية

تكتسب الواقعة أهمية خاصة بالنسبة إلى مصر، ليس لأنها تعني تهديداً مباشراً وفورياً للأمن المصري، بل لأنها تكشف عن نمط من التعامل الإسرائيلي مع الفراغات الأمنية في الدول العربية. فإذا نجحت إسرائيل في تحويل وجودها العسكري في الجنوب السوري إلى نفوذ اجتماعي وسياسي مستدام، فإن ذلك قد يشجع على إعادة إنتاج أنماط مشابهة من فرض الوقائع الميدانية في مناطق عربية أخرى.

وتتمثل المصالح المصرية الأساسية في الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وسيادتها، ورفض أي توسع إسرائيلي خارج خطوط فض الاشتباك، ومنع تفكيك الدولة السورية إلى مناطق نفوذ متنافسة، ودعم التسوية السياسية التي تضمن مشاركة جميع المكونات السورية، ورفض توظيف الانتماءات الطائفية في إنشاء ترتيبات أمنية خارج سلطة الدولة، والحفاظ على قواعد الأمن الإقليمي ومنع تحويل الحدود إلى مناطق نفوذ مفتوحة.

إن الدرس الأهم لمصر هو أن الاحتلال لا يكتفي بالسيطرة على الأرض إذا وجد فرصة للتمدد داخل البنية الاجتماعية للدولة المستهدفة؛ ولذلك فإن حماية وحدة المؤسسات الوطنية تمثل خط دفاع استراتيجياً لا يقل أهمية عن الدفاع العسكري.

السيناريوهات المستقبلية.. إلى أين يمكن أن تتجه دلالات الواقعة؟

يمكن استشراف خمسة سيناريوهات، مع التأكيد أن هذه تقديرات تحليلية وليست معلومات مؤكدة عن خطط إسرائيلية قائمة.

السيناريو الأول.. احتواء الواقعة باعتبارها حادثاً فردياً: احتمال قائم، وتنتهي القضية عند حدود التحقيق الإسرائيلي، وتظل الزيارة واقعة شخصية لا تتكرر بالصورة نفسها، دون أن تنتج عنها ترتيبات أمنية أو سياسية جديدة.

السيناريو الثاني.. تكرار الزيارات والاتصالات المحلية: يستحق المتابعة، حيث تتكرر زيارات أشخاص مرتبطين بالمؤسسات الإسرائيلية إلى مناطق سورية، وتتحول العلاقات العائلية والاجتماعية إلى قنوات اتصال أكثر انتظاماً.

السيناريو الثالث.. توسيع النفوذ الاجتماعي والأمني: خطر استراتيجي، حيث تستثمر إسرائيل الفراغ المؤسسي في بناء علاقات مع بعض الشخصيات المحلية، وربطها بتسهيلات أو خدمات أو ترتيبات أمنية.

السيناريو الرابع.. تصاعد الرفض الشعبي والمواجهة: مخاطر تصعيد، حيث تؤدي مثل هذه الوقائع إلى تصاعد الغضب المحلي، ورفض الوجود الإسرائيلي، وربما نشوء توترات ومواجهات في المنطقة.

السيناريو الخامس.. استعادة الدولة السورية حضورها: المسار الأكثر استقراراً، حيث تنجح المؤسسات السورية في استعادة حضورها الأمني والخدمي، وتحصين المجتمعات المحلية، والتحرك دبلوماسياً وقانونياً لإنهاء الوجود الإسرائيلي غير المشروع.

مؤشرات ينبغي مراقبتها لتحديد السيناريو الأقرب

هناك مجموعة من المؤشرات قد تسهم في تحديد السيناريو الأقرب، منها تكرار دخول أشخاص مرتبطين بمؤسسات إسرائيلية إلى القرى السورية، وظهور ترتيبات محلية جديدة بين القوات الإسرائيلية وبعض الفعاليات الاجتماعية، ووجود أدلة موثوقة على تقديم أموال أو خدمات مقابل تعاون أمني، وتغير طبيعة انتشار القوات الإسرائيلية ومواقعها ونقاط التفتيش، وظهور قيود إسرائيلية جديدة على حركة السكان والعمال، وردود فعل الحكومة السورية والأمم المتحدة والدول العربية، وتزايد الخطاب الإسرائيلي الموجه إلى الطائفة الدرزية السورية بصورة مباشرة.

توصيات الاستراتيجية وإعلامية تحدد التعامل مع الواقعة عربياً وسورياً

تتطلب الواقعة استجابة تتجاوز الانفعال الإعلامي، وتقوم على الجمع بين التوثيق والتحليل والتحرك السياسي والتحصين الاجتماعي.

أ- على المستوى السوري

-**تثبيت الرواية الوطنية:** توثيق دخول القوات الإسرائيلية إلى حضر ومحيطها، وتحديد طبيعة التحركات العسكرية ومواقعها وتواريخها.

-**التحقيق المهني:** التحقق من ملابسات زيارة عاطف حسون، وطبيعة المركبة والجهات المرافقة، دون استنتاجات مسبقة أو اتهامات غير موثقة.

-**حماية المجتمع المحلي:** منع تحويل الواقعة إلى ذريعة لاستهداف الأسرة أو سكان البلدة أو أبناء الطائفة الدرزية.

-**استعادة الحضور المؤسسي:** تعزيز الخدمات والأمن المدني والاتصال المباشر مع سكان القنيطرة.

-**مواجهة الاختراق الخارجي:** مراقبة أي أنشطة موثقة تستهدف تجنيد السكان أو شراء الولاءات أو إنشاء ترتيبات أمنية موازية للدولة.

ب- على المستوى الإعلامي العربي

-عدم اختزال القضية في صورة العناق العائلي، أو في اتهامات الخيانة، بل وضعها ضمن سياق الاحتلال والسيادة.

-التمييز بين الضابط العسكري والموظف المدني في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

-التحقق من تاريخ تصوير الفيديو، وعدم الخلط بين تاريخ النشر وتاريخ الواقعة.

-الفصل بين الوقائع المؤكدة والاتهامات والتقديرات الاستراتيجية.

-متابعة الرواية الإسرائيلية نفسها، وتحليل التناقضات بين تصريحات الجيش وهيئة البث الإسرائيلية.

-إبراز الموقف الوطني السوري الرافض للاحتلال دون توظيف الخطاب الطائفي.

-عدم السماح بتحويل النقاش إلى مواجهة بين الدروز وبقية مكونات المجتمع السوري.

جـ- على المستوى العربي والإقليمي

-دعم الموقف السوري المطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية.

-توثيق الانتهاكات وطرحها أمام الأمم المتحدة.

-رفض أي ترتيبات أمنية تنتقص من وحدة الأراضي السورية.

-دعم إعادة بناء المؤسسات الوطنية السورية.

-تنسيق المواقف العربية لمنع استغلال الانقسامات الداخلية.

-مطالبة الأطراف الدولية المعنية باتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤م بتحمل مسؤولياتها.

د- على المستوى المصري

تستطيع مصر توظيف ثقلها الدبلوماسي في التأكيد على أن أمن الجنوب السوري جزء من استقرار المشرق العربي، وأن فرض وقائع عسكرية جديدة لا ينبغي أن يتحول إلى أساس لترتيبات سياسية دائمة. كما يمكن للقاهرة دعم مسار عربي يربط بين رفض الاحتلال، وحماية الأقليات والمكونات الاجتماعية، واستعادة

وحدة الدولة السورية، ومنع إنشاء مناطق نفوذ منفصلة. وهذه مقاربة مهمة لأنها لا تضع حماية السيادة في مواجهة حماية التنوع الاجتماعي، بل تعتبرهما عنصرين متكاملين في استقرار سوريا.

الخاتمة.. الإشكالية في العودة تحت حماية الاحتلال، لا في الاستقبال العائلي.

يمكن اختزال جوهر الواقعة في مفارقة سياسية شديدة الدلالة: رجل غادر بلدته السورية منذ نحو أربعة عقود، ثم عاد إليها في مشهد يجمع بين الأم والأسرة من جهة، والزي العسكري الإسرائيلي والجنود والمركبة من جهة أخرى. إن الجانب الإنساني في اللقاء لا يمكن إنكاره أو مصادرته، لكن لا يمكن أيضاً استخدامه لإلغاء السياق السياسي والعسكري الذي جرى فيه.

فالمشكلة الاستراتيجية ليست أن أسرة سورية احتضنت ابنها بعد غياب طويل، وإنما أن هذا اللقاء جرى في ظل وجود عسكري إسرائيلي داخل الأراضي السورية، وبمرافقة جنود تابعين لقوة تحتل الجولان وتوسعت عسكرياً خارج خطوط انتشارها السابقة.

والواقعة تطرح سؤالاً أكبر من شخص عاطف حسون: إلى أي مدى تستطيع إسرائيل تحويل تفوقها العسكري في الجنوب السوري إلى نفوذ اجتماعي وأمني وسياسي؟ وهل سيظل وجودها مقتصراً على المواقع والحواجز والتحركات العسكرية، أم سيتحول تدريجياً إلى شبكة علاقات ومصالح داخل المجتمعات المحلية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا توفرها واقعة واحدة، لكنها تفرض ضرورة مراقبة النمط الذي قد تتكرر ضمنه مثل هذه الوقائع.

ومن منظور عربي وفلسطيني، فإن أخطر ما في المشهد هو احتمال انتقال إسرائيل من استراتيجية السيطرة على الأرض إلى استراتيجية التأثير في المجتمع الذي يعيش عليها؛ فالأولى تفرضها القوة العسكرية، أما الثانية فتسعى إلى جعل نتائج القوة العسكرية جزءاً من الحياة اليومية، بحيث يصبح الوجود الأجنبي أمراً مألوفاً، وتتراجع تدريجياً مقاومته السياسية والاجتماعية.

لكن نجاح هذا المسار ليس حتمياً؛ إذ يتوقف على قدرة الدولة السورية على استعادة سيادتها، وعلى وعي المجتمعات المحلية بمخاطر توظيف احتياجاتها وانتماءاتها، وعلى قدرة العرب على منع تحويل الانقسام السوري إلى فرصة استراتيجية إسرائيلية.

من هنا لا ينبغي قراءة فيديو "حضر" بوصفه قصة عودة ابن إلى أمه فحسب، ولا بوصفه دليلاً قاطعاً على عملية اختراق استخباراتي منظمة. إنه واقعة ذات دلالات سياسية وأمنية وإعلامية متشابكة، تكشف عن اختلال ميزان السيادة في الجنوب السوري، وعن إمكان توظيف الرموز العسكرية والروابط الاجتماعية في صناعة النفوذ، فالاحتلال لا يكتفي بالسيطرة على الأرض؛ وتحديه الأخطر يبدأ عندما يحاول تحويل هذه السيطرة إلى واقع اجتماعي مألوف، ثم إلى شبكة مصالح محلية يصعب تفكيكها.